

قوله كسز حلة هو ما عطف عليه تشبيل للثمن فيكونان
 مثاليين لما ليس للمبعد اختيار فيه ولا في سببه فيبين
 بينهما ولا يجوز ان يكونا مثاليين للمنفى حتى يكون المبنى
 انديشانف فيها فان صاحب العرفان وصاحب المثال
 نفاذ اسبقته الحديث من عطاسه وجبوري السفر حلة
 خلا فام غير جميع قوله غير مانع للمثاليان كان
 فيه واحد من اصناف الاشياء الثلاثة عشر وهو
 ما اشار اليه بقوله كما قدمت اه قوله لياي بالسلام
 فانه واجب ولو لم يتوصفا لياي به فصلافة صححت
 لم يوجب تضمنه بالتمام مثلا قوله اي جاز له ذلك
 لم يبين حكم الاستئناف لان المنع عنه فيما سياتي بقوله
 واستئنافه الفصل قوله بالاشارة منقول بانسبه
 الاشارة لرجوعه الى الاستخلاف المفهوم من استخلاف
 كما قلنا المعرور وبالضمير العائدة على المصدر في
 قوله وما هو عنهما بالحديث المرجم قوله لسجود اي
 لترك سجود ومثل ما بعده من المعطوفات قوله ما لم
 يجاوز الصفوف اي استغلق مدة عدم جواز الصفوف
 ولما كان عاما حلا للصورة التقدم واعتبارها
 الصفوف فيه كما في الهداية صنف فيه بقوله
 ما لم يتقدم فالخاص ان حدة الصفوف ان
 ذهب يفتة او بسيرة او حلت اما ان ذهب اما ما
 حده السنرة او موضع السجود قوله على المتذر على
 الهداية حيث اعتبر في جهة الامام فقد الصفوف

كما قدمت اه قوله كالمشعر واي في ان حده السنرة
 حتى اذا ظن الحديث مجاز ورا السنرة او موضع سجوده
 رويين وليس المراد النسب في خصوص الاستخلاف
 فانه لا يثبت في المنفرد قوله ولم يخرج من المسجد الى
 اخره فاذا خرج بطلت الصلاة فلم يصح الاستخلاف
 ولو كانت الصفوف منفصلة وهو في اشياء لا ان
 المناط الخروج وبه اعندهما وعند محمد يصح الاستخلاف
 من خارج وبه صرح الكمال وغيره وفي الخلاصة جعل الصفة
 قولها وعددها قول محمد كذا في اشرف الائمة قوله
 لو كان يصلي فيه اي في احد المذكورات قوله لم تقتد
 صلاة النوم ممنومه انه تقتد صلواته وهو صحيح
 في التكلم واما في تذكرا العائنة فصلاته مؤقوفة حتى
 لو توصفا في هذه الحالة وانتم صلواته على صلوات
 مع التذكرة فتبين صححة وان قضى العائنة فتدل
 ان يصلي الخس صار في تلك وعند محمد منطل اصله
 قوله لم يمتح الى الاستخلاف بل يتوصفا يرجع الى اما
 وافادة العبارة انه لو استخلف صح واليه يشير قوله
 العجم الاستخلاف ليس بميثيق قوله واستنتج
 فافضل او اربط بين العبارة افضلية استئناف
 الامام وبطريق الدلالة افضلية استئناف الموضع
 والمنفرد وبذلك قوله لم يتخذ عن الخلاق فان خلافا
 ان افضي في الجميع واطلاق افضلية الاستئناف
 في الجميع هو الذي رجحه البعض بتبلا اطلاق المنون وببطل

عبارة البحر واختلفوا
 فيها اذا وقعت طوية
 من سطح او سوز حلة
 من شجر او ثوب في
 شي موضوعة في المسجد
 فادماه وصحوا
 عدم النافيا اذا
 سقطت الحرة من
 عظام صدا وقد
 تتخلف
 قال في النهي عطف
 ولا يبي لاحت وعطف
 ولو منه لغة ولا يبي
 دله عطف هانف بال
 لسط عطفه سقط
 قيل لبي ويل على اكله
 واقول انما لو سته
 لعلسة او تخيجه
 والاصح انه لا يبي
 ولو سقط

ك